Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد السادس عشر – آذار – 2026 / March

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس أوباما وأثره على سورية والعراق (دراسة تحليلية)

م.م. احمد ماجد احمد [1]
[1] كلية الآداب – جامعة بغداد – العراق

ahmed.majid@coart.uobaghdad.edu.iq

الملخص. ان الولايات المتحدة الامريكية من الدول الاكثر تأثيرا في النظام الدولي لما تمتلكه من مقومات القوة والتأثير ضمن ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية والعلمية التي تحتل المراتب العليا مقارنة بالدول الاخرى ووفقا لمقوماتها الاستثنائية أضحت القوى العظمى الوحيدة التي تسيطر على النظام العالمي الجديد، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وتغير النظام الدولي ثنائي القطبية الى– احادي القطبية حيث اتسمت تلك الفترة بالهيمنة الامريكية على النظام الدولي– ومن ثم ظهور نظام متعدد القطبية منذ العام 2014، وهذه المكانة ساعدت الولايات المتحدة الامريكية على تحقيق مصالحها واهدافها على حساب الدول الاخرى، وان استراتيجية الأمن القومي من الاستراتيجيات الشاملة التي على ضوئها يتم صياغة استراتيجيات وتحديد اهداف لرسم السياسة العليا للولايات المتحدة الامريكية.

Abstract. The USA is one of the most influential countries in the international system، due to its power and influence within the means of implementing foreign policy، whereas its economic، military، technological، intelligence and scientific power، which occupies the highest ranks compared to other countries and according to its exceptional components، has become the only superpower that controls the New World Order since the collapse of the Soviet Union

in 1991 and the change of the bipolar international system to unipolar، as that period was characterized by American hegemony over the international system، and then the emergence of a multipolar system since 2014. This position has helped the USA to achieve its interests and goals at the expense of other countries and the National Security Strategy is one of the comprehensive strategies in the light of which strategies and objectives are formulated to shape the supreme domestic and foreign policy of the USA.

إشكالية البحث:

ما هي ملامح استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد باراك أوباما، وما مدى تأثيرها على التطورات السياسية والأمنية في كل من سورية والعراق خلال الفترة 2009–2017؟

أهمية البحث:

1- توضيح تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما.
2- فهم العلاقة بين استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتطورات الأزمة السورية والعراقية.
3- تقديم تحليل نقدي للاستراتيجيات المعلنة مقارنة بالواقع التنفيذي.

أهداف البحث:

1- تحليل بنود ومبادئ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي خلال إدارة أوباما.
2- دراسة تطبيقات هذه الاستراتيجية في الملفين السوري والعراقي.
3- تقييم تأثير هذه الاستراتيجية على الاستقرار السياسي والأمني في البلدين.
4- تحديد النتائج السياسية والعسكرية للتدخل الأمريكي المباشر وغير المباشر.

منهجية البحث:

1- المنهج الوصفي والتاريخي لتتبع تطورات الأوضاع في سورية والعراق.
2- المنهج المقارن لمقارنة الاستراتيجية النظرية بالتنفيذ الواقعي.

حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: من يناير 2009 إلى يناير 2017.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2- الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق.

3- الحدود الموضوعية: تركز على البُعد الأمني – العسكري في السياسة الأمريكية.

المقدمة

ان إعادة بناء القدرات الاقتصادية كأساس لقوة أميركا الشاملة، وتحصين الأمن القومي بما يخدم هذا الهدف، وتعزيز النموذج الديمقراطي الأميركي القائم على الحريات واحترام حقوق الإنسان، كنموذج ملهِم لكل من هم في الخارج على اعتبار أنّ القيادة الأخلاقية قائمة على قوة النموذج وليس على فرض النظام على الشعوب الأخرى واعتماد سياسة عدم "الانخراط الشامل" والتي تتضمن التعامل مع الأمم والمؤسسات والشعوب حول العالم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، على اعتبار أنّ هذه السياسة ستشكّل الأداة الفعالة التي ستتيح لأميركا المشاركة في صياغة الأحداث بدلا من الحياة في عزلة ذاتية تحرمها من القدرة على تحديد النتائج، ولكن شريطة ان يبدأ الانخراط بأقرب الأصدقاء والحلفاء من أوروبا إلى آسيا، ومن أميركا الشمالية إلى الشرق الأوسط، ويتم من خلاله تعميق التعاون مع كل من روسيا والصين والهند، ويجب ان يعتمد التواصل الناجح مع كل الأطراف على الاستخدام الفعّال والمتكامل لكل عناصر القوة الأميركية لاسيما الديبلوماسية والتنمية لتسهيل التعاون العالمي بشأن قضايا مثل: التطرف والعنف، وانتشار الأسلحة النووية، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وهي قضايا تمثل تحدي للدول كافة، ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بشكل منفرد، ومن اجل تطوير نظام دولي يعزز المصالح المشتركة للدول ويدفع باتجاه العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة أيضا، فضلا عن الاعتراف بحقوق وواجبات كل الأمم ويوفر الحوافز التي تشجع الدول على التصرف بمسؤولية، ويحاسب أولئك الذين لا يلتزمون بمسؤولياتهم بالعزل عبر الحرص على إيجاد بدائل فعّالة ومؤثرة للعمل العسكري تتضمن العقوبات وإجراءات أقوى تجبر هذه الأطراف على تغيير سلوكها، من هنا ينطلق مبدا استراتيجية الامن القومي، على الاقل ما هو معلن، وبالتأكيد فهو يهدف الى مصالح امريكية وهو محاولة ابقاء صورة الولايات المتحدة كقوى عالمية راعية للسلام وساعية لنشره بكل الوسائل والطرق وتحت اي ظرف.

الدراسات السابقة

لقد سلطت بعض الدراسات العربية والاجنبية الضوء على وثيقة الامن القومي الامريكي في عهد الرئيس باراك اوباما والتي موضع الدراسة عينها، ومن هذه الدراسات يمكننا ان نشير الى بعضها

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لأهميتها من حيث شموليتها في بحث مفهوم الاستراتيجية وعلاقتها بالسياسة الخارجية الامريكية ومدى تطابقها مع الجهود الدبلوماسية.

دراسة بعنوان (استراتيجية الامن القومي الامريكي 2010- مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية) وقد بلغت هذه الدراسة من اهمية في التعاطي مع شمولية وثيقة الامن القومي الامريكي مع ارفاق نسخة الوثيقة الاصلية، ولكنها اكدت على الفترة الرئاسية الاولى فقط، وكذلك فانها لم تركز على اهمية منطقة المشرق العربي وتعاطيها مع قضايا امن المنطقة العربية الا من حيث الاشارة لها بشكل بسيط ضمن منطقة الشرق الاوسط.

كذلك فان الدراسة الاخرى والاكثر اهمية في مسألة الامن القومي الامريكي تجاه العراق وسورية قد تمت مناقشتها من خلال دراسة للباحث خالد عوض عكلة الدهام بعنوان (الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط في عهد اوباما 2009-2017) وقد تم اعتماد بعض مفرداتها ومعلوماتها بشيء من الاهمية لما شملته من معلومات واسعة بالرغم من كونها قد ناقشت الاستراتيجية بشكل عام تجاه منطقة الشرق الاوسط وافردت الكثير من المعلومات والاهتمام بجوانب اخرى وركزت على دول منطقة الشرق الاوسط بشكل عام الا انها اعطت دلالات واضحة حول ركائز الاستراتيجية الامريكية تجاه المشرق العربي والعراق وسورية بحكم كونهما من ركائز هذه المنطقة ومن اهم محاورها الاستراتيجية، ولكن الدراسة قد خلصت الى ان الاستراتيجية الامريكية واحدة لا تتغير وهذا من حيث البعد الزماني للدراسة فهو غير ممكن للمقارنة كون الدراسة ناقشت المدة (2009-2017) وهي فترة ادارة اوباما فقط ولذلك لا يمكن مقارنتها مع ادارات اخرى خارج هذه المدة، فضلا عن ان الاستراتيجيات الامريكية مختلفة من حيث التطبيق وهذا ما شهدته الفترة السابقة للدراسة والفترات اللاحقة من الادارات الامريكية المتعاقبة.

1. المبحث الاول: استراتيجية الأمن القومي الامريكي (إطار مفاهيمي)

1.1. اولا - مفهوم الاستراتيجية

ان مفهوم الاستراتيجية في المقام الاول يشير الى البعد العسكري من حيث الاستعدادات واضعاف امكانيات العدو والقضاء على الروح المعنوية لجيشه ولكن يستخدم هذا المفهوم استخدام واسع للدلالة على مختلف الابعاد العسكرية، السياسية، الاقتصادية، والمفهوم العام للاستراتيجية هي علم وفن استخدام القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية للدولة او مجموعة من الدول لتحقيق اكبر ما يمكن تحقيقه من الدعم للسياسات التي تتخذها في زمن الحرب والسلم لتحقيق الاهداف القومية للدولة، وكلمة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

استراتيجية مشتقة من كلمة يونانية الاصل تعني قائد القوات أي أن الاستراتيجية تعني فن القيادة، على إن طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية تفرض على الدول الحديثة والمعاصرة في النظام الدولي أن ترسم لنفسها مخطط لاستراتيجية شاملة، تحافظ بها على كيانها ومتطلباتها وطريقة حياتها، وتميز فيها بين عدوها وصديقها. ذلك أن العلاقة بين الصديق أو الصديق المحتمل هي غير العلاقة بين العدو والعدو المحتمل، والاستراتيجية الشاملة تشمل جميع جوانب حياة الدولة وتتداخل معها وتضم استراتيجيات فرعية أو تابعة لها كالاستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية والاعلامية، وهي تخضع بالأصل الى السياسة العليا، فالاستراتيجية الشاملة ترسم لخدمة أهداف السياسة العليا من قبل القيادة السياسية للدولة وهو ما يعكس طبيعتها الشمولية. وهي مخطط عام وشامل تضع أسسه قيادة الدولة السياسية للدفاع عن كيانها وبقائها وتضم في طياتها كل متطلبات حياة الدولة عسكريا ودفاعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا استنادا إلى حسابات وتوازنات بين المتطلبات المختلفة. ومن ثم فإن تنفيذها لهذه الاستراتيجية الشاملة يكون عبر استراتيجيات فرعية تأخذ أشكالا مختلفة. (الرمضاني 1988، 63)

إن قضية الدفاع تشكل جوهر السياسة العليا لأية دولة بسبب ادراكها لارتباط قضية الدفاع بوجودها وسلامة كيانها ومصالحها وأهدافها ووحدتها ومواطنيها في الداخل والخارج. والاستراتيجية الأمنية شأنها شأن الاستراتيجية ظلت لفترة طويلة ينظر لها من زوايا الاستعداد العسكري والتسلح والقوات المسلحة والحرب فالاتجاهات التقليدية ربطت بين قدرة الدولة وإدارة الحرب والجيوش وكيفية التحكم بعناصر المعركة لإحراز النصر فيها اعتمادا على العناصر الأساسية للمعركة والتي تنحصر في (الجيش والأسلحة والقائد) دون أي اهتمام بعناصر أخرى تؤثر على دفاع الدولة ويشير كلاوزفيتز للدفاع بأنه " أول صور الحرب وهو أقوى صور الحرب، ويتفق معه في ذلك أدوارد ميد آيرل في رؤيته للدفاع استنادا إلى أن القوة العسكرية هي الوسيلة ذات الخاصية الواضحة في الحرب، ولا يختلف ليدل هارت بنظرته للموضوع، فالقوة لديه هي أساس دفاع الدولة لكنه يبقى مفهوما شاملا بالإمكان أن يحقق الدفاع بالوسائل العسكرية وهي بالنسبة له المفاتيح الفعلية للدفاع، لكنه لا يمنع الاعتماد على أساليب ووسائل ولاسيما في المجال السياسي لتحقيق هدف الدولة في الدفاع أما الاتجاهات المعاصرة فتنظر للاستراتيجية الأمنية كونها الأساس للمحافظة على وجود الدولة وكيانها ولاسيما وقت الحرب عبر تحقيق الحماية والوقاية الذاتية عبر توظيف شامل لكل المقومات والمستلزمات اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات. (أيرل 1985، 349 – 376)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إن التوسع الكبير في أهداف الدولة من ناحية وتوسع التهديدات من ناحية أخرى دفع العديد من منظري الحرب والاستراتيجية العسكرية إلى القول إن الدفاع الفعلي هو أساس يعكس حالة التكامل في الجانب الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، فنجاح الاستراتيجية الأمنية في تحقيق أهدافها لا يرتبط بالاعتماد على الجانب العسكري فقط وإغفال الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الأمني بل بالتفاعل الشامل لمقومات قوة الدولة، وعليه أصبحت الاستراتيجية الأمنية تفهم من خلال الوظيفة الدفاعية للدولة، فالسياسة العليا للدولة يتحدد هدفها بتأمين الاستقرار داخل الوحدة السياسية (الدولة) وتحقيق أمن الدولة والدفاع عنه، ولأجل تحقيق أهدافها وانطلاقا من وظيفتها الأمنية تصوغ لنفسها استراتيجيات مختلفة والتي من بينها الاستراتيجية الأمنية، وتختلف الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة عن غيرها في كون مفهوم الدفاع لديها يمتد الى الهجوم وبدرجات مختلفة في الشدة وتفسيره او تدبيره بدلالة الدفاع عن مصالحها وأمنها. ومن هنا مبعث القلق من استراتيجيتها الأمنية وإن صياغة الاستراتيجية الأمنية للدولة تعكس القدرة الفعلية للدولة في تحديد الأهداف والغايات التي يمكن تحقيقها في حال اختيار الاستراتيجية الأمنية المناسبة. (محمد 1986، 17 – 18)

1.2. ثانيا - مفهوم الأمن القومي

يرجع بداية ظهور المفهوم في الولايات المتحدة سنة 1942 على يد العالم الامريكي (وايلز ليمان) حيث كان وقتها توجد حروب دائرة بأنحاء العالم مما أدى الى تولد الشعور بعدم الأمن وتصعيد الأمن القومي الى رأس الاهتمامات الاستراتيجية، ومفهوم الأمن القومي هو مفهوم نسبي حيث لا يكون مطلقا كما لا يكون معروفا تماما، فضمان الأمن الشامل هو أمر لا يمكن تحقيقه في أي دولة، فليس هنالك دولة تمتلك من المقومات والامكانيات ما يسمح لها بتحقيق أمن مطلق وذلك بسبب ما يحيط بها من متغيرات إقليمية ودولية تؤثر تأثيرا مباشرا وقويا على عناصر أمنها ويمثل الأمن القومي في مفهومه المعاصر جملة من السياسات والاجراءات التي تتخذها دولة لحماية مصالحها البنيوية التي يهدد النيل منها وجود هذه الدولة سواء كانت هذه المصالح عسكرية او سياسية او اقتصادية او ثقافية او حتى اجتماعية، وقد شهد مفهوم الامن القومي تطورا كبيرا اذ كانت النظرة التقليدية تربط مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن العسكري أي على أساس أن التهديدات التي تمس الأمن هي تهديدات خارجية وعسكرية أكثر من كونها تهديدات داخلية، ومشكلة الأمن لدى الدول الما ترتبط بتوجيه خارجي ما يدفع الدول الى ربط امنها القومي باستعدادها العسكري وسياسات عسكرية ودفاعية تأخذ أشكالا متعددة كالتحالفات والتسلح الردع، أما النظرة المعاصرة فتنظر للأمن القومي بمنظوره الشامل اذ إن الأمن القومي هو

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

محصلة نهائية لمستوى ودرجة التحصين الذاتي داخل اي كيان سياسي وان مستوى ودرجة الحصانة الموضوعية من الخارج لهذا الكيان او ذاك انما ينطوي على توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وحدودها وشعبها وثرواتها القومية ضد أي عدوان أو تهديد من الخارج أو الداخل سياسيا كان أم عسكريا أم اقتصاديا أم ثقافيا. (عبد الرحيم ب.ت، 62)

وقد شهد مفهوم الأمن القومي الأمريكي تطورا كبيرا، اذ أن مفهوم الأمن القومي الأمريكي في القرن التاسع عشر كان مقتصرا على الأمن الداخلي أما في القرن العشرين فقد أنتقل الى خارج الحدود (بركنس 1952، 15–53) ليشمل ضمان جميع المصالح الامريكية سواء كانت حيوية أم هامة أم هامشية وهذا ناتج عن التطلع الأمريكي نحو الانغماس المكثف في السياسة الدولية والذي جعل المصالح الأمريكية تمتد لتشمل معظم أنحاء العالم وهذا الامتداد سوف يؤدي الى تقاطع مصالح الولايات المتحدة مع مصالح الدول الأخرى والذي بدوره يؤدي الى اعاقة تنفيذ السياسة الأمريكية الخارجية لأن الطرف الآخر لن يرضى بتقديم المصالح الأمريكية على مصالحه الوطنية لذا فإن الولايات المتحدة تنظر الى هذا الطرف على أنه مهدد لأمنها القومي، وقد كانت جميع المبادئ الرئاسية للرؤساء الامريكان تبحث عن ضمان المصالح الأمريكية والنظر إلى أي تهديد مهما صغر شأنه على أنه خطر داهم يمس مصالح الولايات المتحدة الحيوية. (اسماعيل 2001، 49)

ففي الجانب الاقتصادي يعبر الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نكسون عن هذا المعنى بقوله (إن الولايات المتحدة اعتادت أن تتصور الخطر على مصالحها كامنا في النظم السياسية غير الديمقراطية الا ان الاداء الاقتصادي السيء للغاية للحكومات الديمقراطية في تلك البلدان التي يشكل حجر العثرة في طريق المصالح الامريكية لأنها لا تستطيع تأهيل بلادها لزيادة وارداتها من المنتجات الأمريكية) وفي الجانب العسكري فإن مما يشكل تهديدا للأمن القومي ما أوضحه وزير خارجية أمريكا وارن كريستوفر عام 1996 بأنه يتمثل بالإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل إذ توجد أكثر من (20) دولة تمتلك صواريخ بالستية واسلحة كيمياوية وبايولوجية ومن المتوقع أن تصل إلى (30) دولة وهو ما يشكل ارباكا للسياسة الخارجية الأمريكية اذ أن امتلاك دول أخرى للرادع النووي يجعل من مسألة فرض ضغوط سياسية أمريكية عليها موقع شك نظرا لوجود الردع المتبادل وفي الجانب السياسي فإن وجود دول ذات نهج مستقل عن النهج ان النهج الأمريكي في قيادة العالم يمثل تهديدا وتحديا لإمكانية استمرار الدور الأمريكي المهيمن في الاستراتيجية الدولية، وفي المجالات التي تواجه فيها الولايات المتحدة أعداء ضعفاء فإن الطريقة للتعامل معهم تتم من خلال الوصف الذي يقدمه نعوم تشومسكي بقوله (إن العدو

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الأضعف كثيرا يجب أن يطحن لا أن يهزم فقط اذا أريد تلقين من يلزم الدرس الأساسي في النظام العالمي الجديد). (سيمونز 2004، 363)

ويتضح مما سبق أن هذه النظرية تمثل الجانب التطبيقي للمدرسة الواقعية اذ أن على الولايات المتحدة حين تدخل في علاقات مع غيرها من الدول أن تأخذ في اعتبارها أن تحقيق أمنها القومي يكون من خلال زيادة قوتها سيما في مجالات الصراع المختلفة مع الدول الأخرى العسكرية منها والاقتصادية والسياسية وقد ظهرت عدة نظريات في هذا المجال اذ أن ضمنية الصراع في الفكر الغربي عموما والامريكي خصوصا تعد أحدى الحقائق المسلم بها، فهذا الفكر يرى أن البشرية لا تستطيع أن تنمي نفسها الا عبر معارضة نفسها من خلال الصراع والصدام وهو ما يذهب اليه صموئيل هنتنغتون بقوله (أن الصراع القادم هو صراع بين الحضارات) وكذلك ما يذهب إليه برجنسكي بقوله (أنه حتى انتهاء الحرب الباردة كان وجود الأمن المطلق هو القاعدة وانعدام الأمن هو الشذوذ أما اليوم فانعدام الأمن هو القاعدة ووجود امن مطلق هو الشذوذ). (برجنسكى 2004، 17)

2. المبحث الثاني: تطبيقات الاستراتيجية الامريكية على سورية

في فترته الرئاسية الأولى، ركز الرئيس الأمريكي باراك أوباما على إعادة بناء شراكةٍ جديدة مع العالم العربي والإسلامي، حيث تجلّى ذلك في خطابه الشهير في القاهرة عام 2009م، والذي دعا فيه إلى تعزيز الصداقة والحوار. ومع ذلك، حافظت إدارته على حدٍ أدنى من الانخراط المباشر في قضايا المنطقة وأزماتها، باستثناء القضية الفلسطينية التي حاول إحياءها عبر تعيين مبعوثٍ خاص للسلام في الشرق الأوسط. في المقابل، أولى أوباما أولوية قصوى للشأن الداخلي الأمريكي، ساعيًا إلى معالجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008م، والنهوض بالاقتصاد الوطني، بل إن الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم الدعم الكافي لبعض حلفائها التقليديين في المنطقة أثناء اندلاع الثورات العربية، مما دفع عددًا من الأنظمة إلى إعادة تقييم تحالفاتها مع واشنطن، أما فيما يخص الأزمة السورية التي اندلعت في 15 آذار/مارس 2011م، فقد تبنّى أوباما استراتيجية مغايرة للنهج الأمريكي التقليدي، تقوم على تجنّب التدخل العسكري المباشر أو الاحتلال البري وقد أثبتت الفوضى المستمرة في سوريا صحة مقاربته القائمة على عدم التورط العسكري، حيث اتّجه إلى سياسةٍ ترتكز على خمسة محاور رئيسة:

1- الرد على استخدام النظام للأسلحة الكيماوية
2- دعم "الجيش السوري الحر"
3- مكافحة تنظيم "داعش".

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

4- إضعاف القوى المعادية للمصالح الأمريكية في المنطقة.5- الحفاظ على المكاسب الجيوسياسية المتعلقة بالطاقة والغاز.

هكذا، مثّلت رؤية أوباما تجاه سوريا انعكاسًا لسياسةٍ أكثر حذرًا، تهدف إلى تحقيق الأهداف الأمريكية بأقل تكلفةٍ ممكنة. (أنور 2017، 63)

عدت وثيقة الامن القومي الامريكي انعكاسا دقيقا لرؤية الرئيس باراك أوباما الشخصية وفكره المرتبط بشعار "الواقعية والتغيير"، وللسياسات التي اتبعها منذ مجيئه إلى سدّة الرئاسة لمواجهة الوضع الأميركي المتدهور، ومجابهة التحديات المتعاظمة التي تواجهها الولايات المتحدة في ظل المتغيرات العالمية التي طرأت منذ سنوات، وتحديدا منذ ولاية الرئيس جورج بوش الابن وهجمات 11 أيلول 2001، ومن ثمّ حربي العراق وأفغانستان والأزمة المالية العالمية، وقد جاءت الفترة الرئاسية الثانية، مع تغيير في توجهات الإستراتيجية الأمريكية تجاه بعض قضايا وأزمات المنطقة، وفق أولويات وضعتها بداية من محاربة انتشار الإرهاب ومحاربة ظهور أنظمة دينية متطرفة، وكذلك عدم التورط في حروب أو مواجهات عسكرية جديدة، لاسيما في الشرق الأوسط، والتأكيد على الحل السياسي تجاه الملف السوري وضمان وصول نظام معتدل إلى سدة الحكم في سوريا، فضلا عن مواجهة الطموحات الإيرانية في حصولها على السلاح النووي مع الاستمرار في إصلاح الشأن الأمريكي الداخلي. (الدهام 2018، 91)

مع بداية الاحداث في سورية عام 2011م يعتقد بان الرئيس أوباما كان يراها حركة ديمقراطية جاءت امتدادا للربيع العربي وهي أشبه ما حدث في تونس ومصر وستطيح في نهاية الأمر بحكم بشار الأسد كما أطاحت بزين الدين العابدين وحسني مبارك، لكن ادارة اوباما كانت تخفي حقيقة وجهة نظرها تجاه الازمة، ومع تزايد شن النظام هجمات وحشية مضادة ضد المدنيين في حماة وحمص وحلب اقتنعت إدارة أوباما إن سقوط بشار الأسد أصبح مسألة وقت فقط، وكان الاعتقاد السائد إن نظام بشار محاصر وبائس. (الدهام 2018، 100)

إن عدم التدخل العسكري الأمريكي في سورية جاء نتيجة للتجربة الأمريكية في الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق وما نتج عن هذا الغزو من خسائر بشرية ومالية تكبدتها القوات الأميركية، لا سيما تلك التي ألحقتها بها "المقاومة العراقية" والتي زادت في إرهاق الاقتصاد الأمريكي وإنهاكه وقد أثرت بشكل مباشر وسلبي على حياة المواطن الأميركي، كل هذا ساعد على خلق رأي عام أميركي ضد أي تدخل أو حرب تخوضها الولايات المتحدة خارج أراضيها، ولعل هذا السبب هو الذي دفع اوباما على

احترام آراء الذين يطالبون بتوخي الحذر بالدخول في الأزمة السورية، فجاءت إستراتيجية اوباما والتي بنيت على عدم تكرار ارتكاب الأخطاء السابقة التي عبر عنها في خطاب له يوم 19 أيار عام 2011م، قائلا: " لا نملك أن نمنع كل ظلم يرتكبه نظام حكم ضد شعبه، وقد علمتنا تجارب التدخل في العراق كم هو عسير وباهظ ثمن محاولة فرض تغيير النظام بالقوة، مهما كانت النية من وراء ذلك التدخل. " (غريب 2016، 21)

2.1. اولا- موقف ادارة اوباما من استخدام الاسلحة الكيمياوية

منذ بداية الأزمة السورية، حذر الرئيس الأمريكي باراك أوباما النظام السوري من استخدام الأسلحة الكيماوية، مُهددًا بردٍّ قويٍّ في حال تجاوز هذا الخط الأحمر. وعندما تأكدت إدارته من استخدام قوات النظام لغاز السارين في هجوم الغوطة الشرقية، قررت التوجّه نحو ضربة عسكرية ضد سوريا، حيث تمّ وضع القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط في حالة استنفار تحسبًا للتنفيذ. لكن الجهود الدبلوماسية التي قادها أوباما ووزير خارجيته جون كيري لبناء تحالف دولي داعم للضربة واجهت فشلًا ذريعًا بسبب المعارضة الروسية الحادة والانقسام داخل الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن بين مؤيد ورافض. هذا التصدّع الدولي أحدث ارتباكًا داخل الولايات المتحدة، حيث برزت أصواتٌ قويةٌ ترفض التدخل العسكري خشيةَ تبعاته على المصالح الأمريكية. في خضمّ هذه الأجواء المتوترة، قدّمت روسيا مبادرةً تقضي بتسليم النظام السوري ترسانته الكيماوية للمجتمع الدولي مقابل تجنّب الضربة العسكرية. وقد لاقت هذه الخطة قبولًا من واشنطن ودمشق، لتبدأ بعدها عمليات نقل الأسلحة الكيماوية السورية وفق جدولٍ زمني مُتفق عليه، مما أدى إلى انحسار خطر المواجهة العسكرية المباشرة. (الدهام 2018، 102)

2.2. ثانيا- سياسة ادارة اوباما تجاه دعم "الجيش الحر"

في نهاية عام 2011م، برز ما يُعرف بـ"الجيش السوري الحر"، الذي تألّف من مجموعة من كبار ضباط الجيش السوري المنشقين، بهدف دعم المتظاهرين وحمايتهم وإسقاط نظام الأسد في البداية وقد قدّمت الولايات المتحدة دعمًا محدودًا للجيش الحر عبر إرسال مساعدات طبية وبعض معدات الرؤية الليلية، بالإضافة إلى معلومات استخباراتية حول تحركات القوات السورية، كما اتخذت إدارة أوباما موقفًا يتيح لدول الجوار تزويد الجيش الحر بالسلاح، بشرط ألا تصل تلك الأسلحة إلى أيدي المتطرفين، ويمكن إجمال العوامل التي أدت إلى تردد الولايات المتحدة في دعم الانتفاضة السورية والجيش الحر في النقاط التالية: (بوزيدي 2015، 122)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1- قلق إدارة أوباما من توجهات بعض فصائل المعارضة:

أبدت إدارة أوباما تخوفها من الانحيازات السياسية والأيديولوجية لبعض عناصر الجيش الحر، مما دفعها إلى الامتناع عن تزويدهم بالسلاح خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى حسم الصراع لصالحهم، وبالتالي تحوّل القوات الأمريكية إلى هدف لهجماتهم — كما حدث سابقًا في الحرب السوفيتية بأفغانستان، التي أدت لاحقًا إلى استهداف الولايات المتحدة من قبل تلك الجماعات.

2- أولوية أمن إسرائيل في حسابات السياسة الأمريكية:

نظرت إدارة أوباما إلى دعم الجيش الحر بتحفظ، خشية أن ينتج عن انتصارهم فراغ أمني وانتشار للجماعات المتطرفة وضعف السلطة المركزية، مما قد يُهدد استقرار المنطقة ويؤثر سلبًا، لاسيما على أمن إسرائيل، الذي يُعد أولوية قصوى للسياسة الخارجية الأمريكية.

3- الرغبة في حل سياسي يحافظ على مؤسسات الدولة:

في البداية امتنعت إدارة أوباما عن دعم الجيش الحر، سعيًا منها لإيجاد حل سياسي يُبقي على هيكل النظام دون بشار الأسد، مستفيدةً من الدروس المريرة لانهيار الدولة العراقية بعد التدخل الأمريكي، ولكن لاحقًا أدركت الولايات المتحدة أن التردد في التعامل مع الأزمة السورية يُضعف مصالحها، فتبنّت استراتيجية أكثر دقة تقوم على دعم المعارضة المعتدلة بشكل محدود، فقط لدفع الأطراف إلى المفاوضات ووقف العنف، مع التأكيد على أن الحل السياسي هو الخيار العملي الوحيد لإنهاء الصراع. (ليستر 2014، 4)

في عام 2013، قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما تغيير موقفه من خلال توجيه الدعم العسكري واللوجستي للمعارضة السورية المعتدلة. شمل هذا الدعم تزويدها بأسلحة حديثة مثل الأسلحة الخفيفة وقذائف الهاون وأنظمة مضادة للدروع، بالإضافة إلى إرسال ضباط وخبراء عسكريين أمريكيين إلى الأردن وتركيا لتدريب عناصر الجيش الحر، فضلاً عن تقديم الدعم الاستخباري، ويمكن تفسير هذا التحول في الموقف الأمريكي تجاه دعم المعارضة السورية بعدة عوامل رئيسية:

أ- التطورات الميدانية في سورية، حيث أدت سيطرة القوات الموالية للنظام على مساحات كبيرة من المناطق التي كان يسيطر عليها الجيش الحر إلى اختلال موازين القوى، مما دفع فرنسا والمملكة العربية السعودية إلى ممارسة ضغوط مشتركة على إدارة أوباما لمنع انهيار المعارضة المسلحة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ب- الضغوط السياسية الداخلية: اذ واجهت إدارة أوباما انتقادات حادة من الحزب الجمهوري، لاسيما من السيناتور جون ماكين (المنافس السابق لأوباما في انتخابات 2008)، الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزماً لتعزيز نفوذ الولايات المتحدة واستعادة هيبتها الدولية، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إعادة تقييم الموقف الأمريكي ودفعت نحو تبني سياسة أكثر تدخلاً في الصراع السوري. (بوزيدي 2015، 122)

2.3. ثالثا: موقف ادارة اوباما من توسع نفوذ "داعش"

برز تنظيم "داعش" في سورية في البداية كقوة مقاتلة إلى جانب المعارضة ضد النظام السوري، لكنه سرعان ما تحول إلى أقوى فصيل بين مجموعات المعارضة. وفي عام 2013، وسع التنظيم نطاق سيطرته ليشمل مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية، مما دفعه إلى إعلان قيام ما يُعرف بـ"الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) في نيسان من العام نفسه، بعد أن كان يُعرف سابقًا باسم "الدولة الإسلامية في العراق"، وقد ازداد نفوذ التنظيم خلال الفترة الثانية لرئاسة باراك أوباما مستفيدًا من الفراغ الأمني في العراق وسورية واعتمدت الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة داعش على محورين رئيسيين: الاول: شن ضربات عسكرية سريعة ومحدودة ضد أهداف التنظيم في المناطق السورية. اما الثاني: فهو تشكيل تحالف دولي لمحاربة التنظيم، (امينة 2015) وقد ركّزت الولايات المتحدة على الضربات العسكرية الخاطفة، معتمدةً على التدخل غير المباشر عبر الطائرات المسيّرة وضربات جوية انتقائية لتجنب الخسائر البشرية بين صفوف قواتها، وكذلك لتجنب التورط في حرب طويلة الأمد تستنزف مواردها. أما في سوريا، فقد اتبعت إدارة أوباما استراتيجية مختلفة تقوم على تدريب ميليشيات محلية موالية لها وإرسال مستشارين عسكريين لدعم قوات المعارضة السورية (مثل الجيش الحر) في مواجهة داعش، وفي عام 2015، دعت الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي ضم 20 دولة تحت قيادتها لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية وشمل التحالف دولًا مثل قطر والبحرين لمحاربة التنظيم في سورية، بينما ركزت دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا على العراق فقط واتفقت جميع الدول الأعضاء على عدم نشر قوات برية، والاكتفاء بتقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية والجيش العراقي، فضلا عن تنفيذ ضربات جوية مشتركة ضد التنظيم في كلا البلدين. (جاسم 1999، 112)

3. المبحث الثالث: انعكاسات استراتيجية الامن القومي الامريكي على العراق

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تمثل الغاية الأساسية للولايات المتحدة – وفقاً لتصريحاتها الرسمية – تمكين العراق من أن يصبح دولةً مستقلةً مستقرةً وقادرةً على الاعتماد على ذاتها، وهو ما يتطلب، من وجهة النظر الأمريكية، دعم حكومة عراقية عادلة ومسؤولة، تمثل إرادة الشعب وتحرم الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، إلى جانب الالتزام بضمان استمرار النظام الديمقراطي والحكومة المنتخبة. وبحسب الرواية الأمريكية، فإن هذه الرؤية تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية على أسس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وبناء جسور اقتصادية وتجارية تدفع العراق لاستعادة مكانته في المحيط الدولي والإسهام في أمن المنطقة. لكن الواقع كشف تناقضًا صارخًا، فبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من عملية سياسية بلغت ذروتها بالاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين، تبين أن الولايات المتحدة أخفقت في الوفاء بوعودها، بل سعت مرارًا إلى التهرب من التزاماتها، لا سيما في الملفات الشائكة ولم تظهر جدية الموقف الأمريكي إلا بعد تغلغل تنظيم "داعش" في العراق عام 2014، حين اعتبرته واشنطن تهديدًا مباشرًا لأمنها ومصالح حلفائها، لذلك جاءت الاستجابة الأمريكية المتأخرة عقب سيطرة "داعش" على الموصل في حزيران 2014، أعلنت الإدارة الأمريكية تشكيل تحالف دولي متعدد الأطراف، رسميًا بهدف "تدمير التنظيم" عبر خطة مرحلية تقوم على: 1- تقليص السيطرة الجغرافية للتنظيم.2- ملاحقة العناصر وضرب مصادر التمويل. 3- دعم القوات المحلية (الجيش العراقي والبيشمركة) بالتدريب والتسليح والغطاء الجوي، وقد جسّد ذلك في استراتيجية أعلنها الرئيس "أوباما" تحت شعار "إضعاف داعش والقضاء عليه"، والتي اعتمدت على ضربات جوية محدودة، وعمليات استخباراتية وهجمات خاصة، مع تجنب الاشتباكات البرية المباشرة. (رشيد د.ت، 337)

وخلاصة القول ان الولايات المتحدة قدمت نفسها كضامن لاستقرار العراق، لكن أفعالها كشفت عن أولوياتٍ مختلفة، حيث تحركت بقوة فقط عندما أصبح الإرهاب تهديدًا لمصالحها، مما يطرح تساؤلاتٍ حول حقيقة الأجندة الأمريكية في المنطقة.

لقد حدد الرئيس أوباما استراتيجيته بضوابط زمنية واضحة، حيث حَدَّدَ فترة العمليات العسكرية بثلاث سنوات كحد أقصى، مع التشديد على تجنب استخدام القوات البرية الأمريكية في عمليات قتال بري هجومي ممتد، وتمحورت العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية حول المحاور التالية:

1- التدريب والتجهيز: نشر قوات عسكرية غير قتالية من الولايات المتحدة وحلفائها لتدريب القوات الأمنية العراقية والمحلية وتزويد هذه القوات بالمعدات واللوازم الضرورية لتمكينها من تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة "داعش".

2- الحملات الجوية المكثفة: تنفيذ ضربات جوية منتظمة تستهدف معاقل التنظيم وقادته تدمير البنى التحتية التابعة له، بما في ذلك منشآت النفط والغاز التي تمثل مصدر تمويل رئيسي

3- تعزيز التعاون الإقليمي: التنسيق مع الدول المجاورة للعراق لتعزيز الرقابة على الحدود وقطع تدفق المقاتلين الأجانب وتعقب مصادر التمويل غير المشروعة ووقفها، خاصة تلك القادمة من خارج العراق.

4- الإصلاح السياسي الداخلي: الضغط على الحكومة العراقية لتشكيل حكومة مركزية أكثر شمولية، تعكس تمثيلاً عادلاً للمكونات الرئيسية الثلاث وتفعيل اللامركزية عبر نقل جزء من الصلاحيات والموارد إلى المحافظات.

5- المواجهة الاستخباراتية والإعلامية: –توفير معلومات استخباراتية دقيقة عن تحركات "داعش" عبر الأقمار الاصطناعية. – مجابهة الحملات الدعائية للتنظيم عبر الإنترنت والعمل على تقليل تأثيرها، وهذه الاستراتيجية جاءت متكاملة بهدف تحقيق تقدم عسكري وسياسي متوازن في مواجهة تنظيم "داعش".. (مطاوع 2015، 6)

عندما تبرز تنظيمات إرهابية أو حركات تمرد في إقليم معين، فإن القوى الكبرى تُدرك حجم التهديد الذي تمثله هذه الجماعات المسلحة على أمن المنطقة واستقرارها، وبالتالي على مصالحها الخاصة هناك. وفي ضوء ذلك، يواجه صُنّاع القرار في تلك الدول خيارين رئيسيين: إما الامتناع عن التدخل، أو تبني سياسة المواجهة، وذلك بناءً على مستوى التهديد وتقديرات المصلحة الوطنية, فيما يخص تعامل الولايات المتحدة مع ظهور تنظيم "داعش" في العراق وسورية، فقد استُبعد خيار عدم التدخل نظرًا للخطر المباشر وغير المباشر الذي شكّله سيطرة التنظيم على مساحات واسعة من البلدين على أمن الولايات المتحدة ومصالحها, لذلك فرضت الضرورة تدخلاً عسكريًا وحتمية المواجهة، مما دفع الحكومة الأمريكية إلى اعتماد سياسة تقضي بمواجهة التنظيم والقضاء عليه من هذا المنظور، يمكن القول إن استراتيجية الرئيس أوباما كانت في جوهرها أقرب إلى استراتيجية "الاحتواء الهجومي"، التي تجمع بين عناصر الاحتواء وتكتيكات مكافحة التمرد, وهي استراتيجية متوسطة الأمد تهدف إلى حصر التنظيم وتقويض نفوذه في المناطق الخاضعة لسيطرته، تمهيدًا للقضاء عليه بشكل نهائي تعتمد هذه الاستراتيجية على الاستخدام المحدود للأدوات العسكرية، مع التركيز على الوسائل الدبلوماسية لوقف توسع داعش وعزله، وإضعاف قدراته الهجومية، ومن ثم القضاء عليه في النهاية. (كوردسمان 2009، 1-11)

على ضوء ذلك استخدمت القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي الطائرات المقاتلة والطائرات بدون طيار والمروحيات والصواريخ التي كانت تطلق من البحر ضد اهداف التنظيم في العراق وسورية, وقد بدأت المقاتلات الأمريكية أولى ضرباتها الجوية في آب 2014، وكان التركيز الأولي على وقف تقدم تنظيم داعش والحد من التهديدات التي كانت يتعرض لها الافراد الأمريكيون والأقليات الدينية في شمال العراق, وبحلول عام 2016 قامت القوات الامريكية وقوات التحالف بتأمين الغطاء الجوي للقوات العراقية وقوات (البيشمركة الكردية) في عملية تحرير الأراضي العراقية وتم استعادة اغلب المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي بما في ذلك مدينة الموصل التي اصبحت معقل التنظيم، وأما فيما يتعلق بمصادر تمويل داعش، اتبعت الولايات المتحدة سياسة الحد من الموارد المالية لتنظيم "داعش" من خلال تعطيل إيرادات التنظيم، والحد من وصول التنظيم إلى النظم المالية الرسمية، وفرض عقوبات مالية على الأشخاص او المؤسسات التي لها علاقات خفية مع التنظيم، من خلال استهداف أولئك الذين يقومون بتكرير النفط التي يسيطر عليه "داعش" أو نقله أو بيعه, كذلك عملت الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين للحد من التهريب عبر الحدود وفي هذا المجال دفعت مجلس الأمن الدولي في أيلول 2014 على اصدار قرارا يقضي بمكافحة تدفق الأموال والمقاتلين الأجانب إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة، فضلا عن ذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة أيضا وسائل عسكرية لاستهداف تدفقات تمويل تنظيم داعش، إذ بدأت طائرات التحالف الدولي منذ آب 2014 باستهداف حقول النفط التي تسيطر عليها التنظيم، بما في ذلك نقاط التجميع ومصافي التكرير المتنقلة. وفي كانون الثاني 2015، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن ضربات التحالف قد دمرت ما يقرب من 200 مرفق للنفط والغاز كانت تستخدمه تنظيم "داعش", وخلال فترة وجيزة تمكنت قوات التحالف من القضاء على جزء كبير من المصادر الأساسية للتمويل الأمر الذي أوقع التنظيم في أزمة مالية وعدم القدرة على دفع رواتب عناصرها. (مطاوع 2015، 16 – 18)

إن من الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الأمريكية في مواجهة تنظيم داعش في العراق هو القضاء على التنظيم بشكل نهائي والسعي الى تحقيق انتصار استراتيجي, وان استدامة هذا النصر تتطلب القيام بالمزيد من الجهود الدبلوماسية بالتوازي مع الجهود العسكرية التي تسير نحو تحقيق هدف القضاء على داعش, ومن هذا المنطلق رأت إدارة اوباما أن الخطة المتكاملة (العسكري والسياسي) يجب أن تشمل تعزيز الدبلوماسية مع الحكومة العراقية من أجل معالجة الأسباب السياسية التي مهدت الطريق لظهور داعش ودفعها نحو دمج العرب السنة في العملية السياسية. (عامر 2016، 2– 5)

الاستنتاجات

1- ان الاستراتيجية الامريكية استراتيجية متغيرة تعتمد المصالح لا الثوابت وتتغير حسب الظروف والمتغيرات الدولية.

2- الامن القومي الامريكي نهج اعلى للحفاظ على امن الولايات المتحدة ضد اي خطر قد يتهدد الداخل او الخارج.

3- اثرت استراتيجية الامن القومي في عهد اوباما بشكل سلبي على العراق وسورية مما عزز من ضعف امكانات ومؤسسات الدولة وتوسع التنظيمات الارهابية.

4- ان سياسة عدم التدخل الامريكي قدر اثرت بشكل سلبي في شؤون الشرق الاوسط كان له بالغ الاثر في توسع دائرة الحرب.

5- عانى الوسط السياسي الامريكي من اختلاف بين من يرى أنّها مجرد حملة علاقات عامة تعكس سذاجة رؤية أوباما وتوجهه الذي يؤدي إلى تقهقر قوة أميركا وتراجع مركزها العالمي، وبين من يرى أنها تعطي الانطباع الإيجابي المطلوب لكونها تغيير دراماتيكي عما طرحته إدارة بوش وتخدم مصالح أميركا.

6- سعت استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق الى تحقيق، القضاء على التنظيم الإرهابي بشكل نهائي، معالجة أسباب ظهور داعش وتصحيح مسار العملية السياسية في سورية والعراق، ضرب الايديولوجية الجهادية.

المصادر

[1] احمد عمار رشيد. د.ت. "استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق دراسة في الأهداف والأسباب." مجلة تكريت للعلوم السياسية (11).

[2] أدوارد ميد أيرل. 1985. رواد الاستراتيجية الحديثة. ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم. بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[3] انتوني كوردسمان. 2009. "ادارة اوباما والاستراتيجية الامريكية: الايام المائة الاولى." سلسلة ترجمة الزيتون 36 (مركز دراسات الزيتونة).

[4] تشارلز ليستر. 2014. الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا. ترجمة مركز بروكنجز للأبحاث. الدوحة.

[5] جيف سيمونز. 2004. عراق المستقبل - السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل الشرق الأوسط. ترجمة سعيد العظم. بيروت: دار الساقي.

[6] خالد عوض عقلة الدهام. 2018. " الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما (2009 - 2017)." رسالة ماجستير. جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم.

[7] دكستر بركنس. 1952. فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية - دراسة وتحليل. ترجمة حسين عمر. القاهرة: مكتبة النهضة العربية المصرية.
[8] رانيا محمود ابراهيم عبد الرحيم. ب.ت. " الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية والأمن القومي العربي (2001-2004)." رسالة ماجستير. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية.
[9] زبغنيو برجنسكى. 2004. الاختبار - السيطرة على العالم أم قيادة العالم. ترجمة عمر الايوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.
[10] عبد الرزاق بوزيدي. 2015. "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الازمة السورية 2011 – 2014، ." رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الجيلالي.
[11] عبيدة عامر. 2016. عقيدة اوباما. مركز ادارك للدراسات والاستشارات.
[12] عماد مؤيد جاسم. 1999. "توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية." رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
[13] فاضل زكي محمد. 1986. "السياسة من وراء الاستراتيجية." سلسلة الموسوعة الصغيرة (178).
[14] قاسم أسماء امينة. 2015. " التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران وانعكاساتها على دول المنطقة." رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الجيلالي.
[15] قصي غريب. 2016. "السياسة الامريكية اتجاه الثورة السورية." (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية) (22).
[16] مازن الرمضاني. 1988. "الأمن القومي والصراع الدولي." مجلة العلوم السياسية (2).
[17] محمد مطاوع. 2015. "استراتيجية الامن القومي الامريكي (2015)." مجلة سياسات عربية (15).
[18] نورا فخري أنور. 2017. "الاستراتيجية الامريكية في سوريا هل تهدف للقضاء على داعش." مجلة السياسة الدولية (206).
[19] وائل محمد اسماعيل. 2001. "العرب في الادراك الأمريكي والتركي." (مجلة ام المعارك) (27).